

تقرير مؤقت للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي

أولا - مقدمة

١ - أنشأ مجلس الأمن، بقراره ١٥٤٢ (٢٠٠٤) المؤرخ ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي لفترة أولية مدتها ستة أشهر، معترفاً بتجديدها لفترات أخرى، وطلب أن تُنقل السلطة من القوة المؤقتة المتعددة الجنسيات إلى بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي في ١ حزيران/يونيه ٢٠٠٤. ويصف هذا التقرير، كما طلب المجلس، تنفيذ ولاية بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي والتقدم الذي تحقق في نشرها.

٢ - وفي ١٢ تموز/يوليه ٢٠٠٤، أبلغت المجلس بعزمي على تعيين خوان غرييل فالديس (شيلي) ممثلاً خاصاً لي لشؤون هايتي ورئيساً لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي (S/2004/565). وقد تولى السيد فالديس مسؤوليته رسمياً في ١٧ آب/أغسطس ٢٠٠٤. وحتى ذلك الوقت ومنذ ١ حزيران/يونيه، تولى نائب ممثلي الخاص لتنسيق الشؤون الإنسانية والتنمية، أداما غويندو، مهمة القائم بأعمال البعثة مع الاستمرار في عمله كمنسق مقيم ومنسق للشؤون الإنسانية. وتولى الفريق أوغوستو هيلينو ريبيرو بيريرا (البرازيل) مهامه كقائد للقوة في ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٤، وسيتولى ديفيد تشارلز بير (كندا) مهامه كمفوض للشرطة في أوائل أيلول/سبتمبر. وقد قام مستشاري الخاص لشؤون هايتي، جون ريجينالد دوما، بزيارة هايتي في الفترة من ٢٩ أيار/مايو إلى ٩ حزيران/يونيه والفترة من ١٧ إلى ٢٢ آب/أغسطس ٢٠٠٤.



ثانياً - نشر البعثة

نشر العسكريين

٣ - بناء على ما نص عليه قرار مجلس الأمن ١٥٤٢ (٢٠٠٤)، تسلمت بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي السلطة رسمياً من القوة المؤقتة المتعددة الجنسيات في ١ حزيران/يونيه، حيث قامت الوحدة البرازيلية بتعزيز قواتها في بور - أو - برانس، وأعيد تعيين الشيليين من أفراد القوة المؤقتة المتعددة الجنسيات بالبعثة باعتبارهم حفظة سلام تابعين للأمم المتحدة. أما من تبقى من قوات القوة - من فرنسا وكندا والولايات المتحدة - فقد واصلوا أنشطتهم كما حددها القرار ١٥٤٢ (٢٠٠٤) وظلوا يتحملون المسؤولية التنفيذية بالنسبة للقوات بالبلد.

٤ - وفي ٢٥ حزيران/يونيه كانت البعثة قد وفرت الحد الأدنى من القوة العسكرية وتسلمت مسؤولية العمليات من القوة المؤقتة المتعددة الجنسيات، حيث قدمت البرازيل أكثر من نصف القوات البالغ عددها ١٢٧ ٢ فرداً. وأعيد تعيين الكنديين في أفراد القوة المؤقتة المتعددة الجنسيات باعتبارهم حفظة سلام تابعين للأمم المتحدة حتى ٣١ تموز/يوليه؛ أما أفراد تلك القوة من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية فقد انتهت عملية مغادرتهم لهايتي في ٣٠ حزيران/يونيه.

٥ - ووفقاً للمفهوم العسكري للعمليات، فإن قوات بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي سيتم نشرها في جميع أنحاء هايتي على مراحل في سبعة قطاعات على الأقل. وقد شهدت المرحلة الأولى، التي امتدت من حزيران/يونيه إلى آخر تموز/يوليه، نشر اللواء البرازيلي في بور - أو - برانس، وإعادة نشر السرية الكندية إلى منطقة غونائيف الكبرى، ونقل الكتيبة الشيلية إلى كاب - آثيان، مع وضع كتيبة في فور - ليرتييه. ونظراً لعدم كفاية القوات المتاحة خلال هذه المرحلة - وهي نحو ٢٠٨٤ فرداً - لم يكن هناك وجود عسكري دائم في المدن الأخرى من مقاطعات الغرب وأرتيبونيت والشمال، ولكن كان يتم القيام بدوريات من وقت لآخر.

٦ - وفي المرحلة الثانية، التي ستستكمل في نهاية آب/أغسطس، حلت الكتيبة الأرجنتينية محل السرية الكندية في غونائيف وتحملت المسؤولية في المنطقة الواقعة التي تمتد من بور - دو - بيه إلى سان - مارك ثم تمتد في اتجاه الجنوب الشرقي إلى لا شابيل في مقاطعة أرتيبونيت. ووصلت الوحدة التابعة لأوروغواي إلى بور - أو - برانس ويجري نشرها في الجنوب الغربي حيث يكون التركيز الأول على ليه كاي.

٧ - وانتظارا لوصول الوحدة القادة من نيبال، واصل اللواء البرازيلي العمل في منطقة مسؤولية أوسع مما هو مرغوب فيه، حيث تم نشر الجزء الأكبر من القوة إلى بور - أو - برانس كما تم مؤقتا نشر فصيلة في هينش. وكانت الدوريات المتكررة التي قامت بها تلك الفصيلة سيراً على الأقدام أو باستخدام المركبات مما كفل لها وجوداً ظاهراً ورائعاً. كذلك استأنفت الوحدة البرازيلية بعض المسؤوليات الأمنية للدولة في بور - أو - برانس - مثل توفير الأمن للمواقع والمرافق الحكومية الرئيسية ولكبار الزائرين. وقامت الفرقة الشيلية بدوريات في منطقة كاب - آيتيان وفور - ليرتية لتحسين حالة الأمن في الشمال. على أنه سيلزم المزيد من القوات للتصدي بنجاح للتحديات التي تواجهها البلديات النائية والبلديات الواقعة على الحدود مع الجمهورية الدومينيكية.

٨ - وفي الوقت نفسه، قام مستشفى المستوى الثاني الأرجنتيني بإنشاء مرافق طبية في بور - أو - برانس وأصبحت وحدة الطيران الشيلية (٧ طائرات عمودية) جاهزة للعمل. وسيتم تعزيزها بوحدة طيران أرجنتينية مؤلفة من طائرتين عموديتين في أواخر أيلول/سبتمبر. وتتخذ الترتيبات لتوفير سرية مهندسين شيلية إكوادورية مشتركة. ومن المتوقع أن يكون عدد القوات الجاهزة للعمل فعلاً ما يقرب من ٣ ٠٠٠ فرد بنهاية آب/أغسطس. وفي ١٧ آب/أغسطس كان عدد أفراد القوات التابعة للبعثة ٢ ٧٥٥ فرداً.

نشر الشرطة المدنية

٩ - في ١ حزيران/يونيه، بدأ فريق تمهيد للنشر مؤلف من ثمانية من ضباط الشرطة المدنية في إنشاء مقر للشرطة المدنية، وتقييم الهيكل الحالي والاحتياجات التدريبية، والسوقيات والإدارة في الشرطة الوطنية الهايتي وأقام اتصالاً وثيقاً بها. وفي ١٧ آب/أغسطس، كان قوام الشرطة المدنية التابعة للبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي ٢٤٠ ضابطاً، بينهم ٥ ضابطات، من ١٧ بلداً. وقامت فرق استطلاع من البلدان المساهمة بوحدات شرطة مشكلة - وهي الأردن وباكستان والصين ونيبال - بزيارة هايتي خلال شهر حزيران/يونيه وأوائل شهر آب/أغسطس لتقييم الحالة والتخطيط لنشر تلك الوحدات. وقد وصلت أول وحدة شرطة مشكلة، وهي من الأردن وتتألف من ١٢٥ ضابطاً، في ١٦ آب/أغسطس وأصبحت جاهزة للعمل في ١٨ آب/أغسطس.

١٠ - ووفقاً لمفهوم الشرطة المدنية في العمليات، بدأ نشر ضباط الشرطة المدنيين خارج العاصمة في ٢٦ تموز/يوليه ٢٠٠٤. وحتى ١٧ آب/أغسطس، كان قد تم نشر ٢٢ من ضباط الشرطة المدنية إلى كاب - آيتيان، و ١٥ ضابطاً إلى فور - ليرتية، و ١٦ ضابطاً إلى غونائيف، و ١٥ ضابطاً إلى هينش، و ١٩ ضابطاً إلى جاكميل، و ١٤ ضابطاً إلى جيريمي،

و ١٧ ضابطا إلى ليه كاي، و ٨ ضباط إلى بور - دو - بيه. وأقيمت مراكز عمليات إقليمية في كل منطقة نُشرت إليها الشرطة المدنية وتعمل هذه المراكز على مدى ٢٤ ساعة يوميا. ولمساعدة الشرطة الوطنية الهايتية في تحقيق إعادة وجودها وتعزيز ثقتها في قدرتها على التصدي لمشاكل الأمن والنظام، سيتم إيفاد مستشارين في شؤون الشرطة المدنية إلى كل مستوى من مستويات اتخاذ القرار في الشرطة الوطنية الهايتية وإلى كل وحدة خاصة ووحدة إقليمية. وسيتم تعزيز المناطق تدريجيا مع تنفيذ عمليات النشر العسكري التي تقوم بها بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، وتوفير القدرات على الإجراء، وتوفير الدعم الإداري.

ثالثا - الحالة الأمنية

١١ - أخذت الحالة الأمنية تتحسن منذ وصول بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي والبدء في عمليات الدوريات المشتركة مع الشرطة الوطنية الهايتية. على أن الجماعات المسلحة ما زالت تسيطر على بعض أجزاء البلد، وخاصة في الشمال وفي الشرق على طول الحدود مع الجمهورية الدومينيكية، وتدعي أنها تقوم بوظائف أمنية وإدارية رسمية لعدم وجود حضور قوي للشرطة الوطنية الهايتية. وفي حالات أخرى، أفادت التقارير بأن بعض الجنود السابقين يتقاسمون المكاتب ويقومون بالدوريات المشتركة مع الشرطة الوطنية الهايتية في بعض المحليات. وما زالت التقارير تفيد بوقوع حالات متفرقة من العنف وإطلاق النيران، بما في ذلك عمليات القتل، واقتحام البيوت، والقيام بالأعمال الانتقامية وعمليات الخطف، وأنشطة العصابات، والمواجهة بين أعضاء الشرطة المدنية الهايتية والجنود السابقين بالقوات المسلحة الهايتية التي تم حلها، والعدالة الأهلية، والأعمال الإجرامية بوجه عام. وتشمل الجماعات المسلحة التي تمارس العنف السياسي عصابات الشوارع، والمنظمات الشعبية التي كانت تؤيد الرئيس السابق أرسفيد، والثائرين على الرئيس السابق، وأعضاء القوات المسلحة السابقة، وأعضاء وحدات الشرطة التي تم حلها. وبعض جماعات الجريمة المنظمة. وفي ٨ تموز/يوليه، أصدر المجلس الأعلى للشرطة الوطنية (*Conseil supérieur de la Police nationale*) التابع للحكومة المؤقتة والمؤلف من رئيس الوزراء ووزير العدل والداخلية ومدير عام الشرطة الوطنية لهايتي والمفتش العام بالشرطة الوطنية لهايتي، بيانا جاء به أن أنشطة الجماعات المسلحة التي تصور نفسها كقوات أمن هي أنشطة غير مشروعة وأن عدم الامتناع عن القيام بهذه الأنشطة بعد ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ سوف يترتب عليه اتخاذ الحكومة المؤقتة للإجراءات اللازمة، بمساعدة بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي.

١٢ - ولم تفد التقارير بوقوع أية حوادث موجهة ضد قوات بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي خلال الفترة التي يتناولها هذا الاستعراض. على أن موظفي البعثة ما زالوا يحتاجون إلى مرافقين مسلحين عند سفرهم خارج بور - أو - برانس، وما زال السفر إلى بعض مناطق العاصمة مقيدا. وقد انتهت مباراة "كرة القدم من أجل السلام" التي أحرقت في ١٨ آب/أغسطس بين فريق البرازيل وفريق هايتي، والتي حضرها رئيسا البرازيل وأوروغواي، بدون أن تقع أية حوادث.

١٣ - ونظرا لأن البعثة لم تصل بعد إلى قوامها المأذون به، فإن المدن والقرى النائية ظلت بدون وجود عسكري دائم، وإن كان يتم القيام ببعض الدوريات من وقت لآخر. وقد أدى انعدام هذا الحضور في بعض أجزاء البلد إلى عرقلة القيام بتقييم شامل ودقيق للحالة الأمنية، حيث اقتصرت التقارير على المراكز السكانية الرئيسية وهي تشمل بور - أو - برانس والمناطق الواقعة بشمال البلاد.

رابعاً - الأعمال التحضيرية لتزاع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

١٤ - تمثل مساعدة الحكومة المؤقتة في القيام بعملية شاملة وقابلة للاستمرار فيما يتعلق بتزاع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بالنسبة لكل الجماعات المسلحة (التي يقدر مجموعها بنحو ٢٥ ٠٠٠ فرد)، وكثير منها جماعات غير نظامية وغير منظمة، تحديا هائلا بالنسبة لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. وفي وثيقة الإطار المؤقت للتعاون الذي أعدته الحكومة الانتقالية بدعم من المجتمع الدولي (انظر الفقرة ٢٥ أدناه)، تعهدت الحكومة الانتقالية بإنشاء لجنة مشتركة بين الوزارات معنية بتزاع السلاح وبعتماد الإطار القانوني اللازم، مما سيكون خطوة هامة أولى نحو وضع برنامج وطني لتزاع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ووضع إطار تستطيع فيه البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيرهما البدء في تقديم المساعدة التقنية. على أن هذه اللجنة لم يتم إنشاؤها بعد وما زالت البعثة تشجع الحكومة الوطنية على إنشائها كمسألة ذات أولوية.

١٥ - ووفقا لتوافق الآراء بشأن ميثاق التحول السياسي، الموقع في ٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ (انظر S/2004/300، الفقرات ١٢-١٦)، أنشأت الحكومة الانتقالية لجنة برئاسة وزير الداخلية، الذي كان هو نفسه ضابطا عسكريا سابقا، لدراسة حالة القوات المسلحة السابقة. وفي ١٣ آب/أغسطس ٢٠٠٤، أعلنت الحكومة الانتقالية كذلك تشكيل لجنة مشتركة بين الوزارات، تضم ممثلين للجنود السابقين، لدراسة المسائل المتصلة بالتعويض عن متأخرات المرتبات والمعاشات التقاعدية المستحقة لأعضاء القوات المسلحة السابقة ووضع توصيات تعرض على الحكومة المنتخبة القادمة بشأن مدى استصواب إعادة تنظيم القوات المسلحة.

ويرفض كثير من العسكريين السابقين الاعتراف بحل القوات المسلحة الذي تم في عام ١٩٩٥ ويذهبون إلى أن القوات المسلحة، كما نص عليها دستور هايتي لعام ١٩٨٧، لا يمكن إلغاؤها بدون إجراء تعديل في الدستور. ومن التطورات التي تبعت على القلق رفض هؤلاء العسكريين تسليم أسلحتهم إلى أن تجاب مطالبهم، وإلى أن يتم أولاً نزع سلاح الجماعات المسلحة الأخرى، وفي مقدمتها أنصار حزب فانمي لافالاس المعروفون باسم "chimères". وفي تحرك أرادت به الحكومة الانتقالية إدماجهم في المجتمع، عرضت هذه الحكومة على الضباط المؤهلين إمكانية الالتحاق بصفوف الشرطة الوطنية الهايتية. ونتيجة لذلك أصبح من المقرر أن يتلقى ٢٠٠ من الجنود السابقين تدريباً لمدة ستة شهور يعادل التدريب الذي يتلقاه غيرهم من الجنود للعمل بالشرطة الوطنية الهايتية. وفي ١٥ آب/أغسطس، قام عدد من العسكريين السابقين بمظاهرة سلمية، ولكن بدون إذن، في شوارع بور - أو - برانس لإعادة عرض مطالبهم. وقد مشى بعض هؤلاء وهم مسلحون وفي بذاتهم العسكرية في مسيرة أمام قصر الرئاسة.

١٦ - ويؤكد ما قامت به الحكومة الانتقالية من تحديد موعد نهائي لقيام ما عدا الشرطة الوطنية الهايتية من الجماعات المسلحة بالكف عن ادعاء ممارسة الوظائف الأمنية (انظر الفقرة ١١ أعلاه) مدى إلحاح القيام بوضع إطار لترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وفي الوقت نفسه، تجاهلت السلطات الهايتية إلى حد ما هذا الموعد النهائي. ومتابعة لأنشطة نزع السلاح المحدودة التي قامت بها القوة المؤقتة المتعددة الجنسيات، حاولت القوات العسكرية التابعة للبعثة، في حدود إمكانياتها، أن تستجيب قدر الإمكان لما تلقتته من معلومات عن وجود مخابئ للأسلحة وقامت بمصادرة الأسلحة غير المشروعة حيثما كان ذلك ممكناً.

خامسا - دعم سيادة القانون والأمن العام

١٧ - تذكر الشرطة الوطنية الهايتية أن لديها اليوم ٣ ٥٦٧ ضابطاً، وكانت وقت تقرير الأخير تعتمد على قوة لا يزيد عدد أفرادها عن ٢ ٥٠٠ فرد (S/2004/300، الفقرة ٣٢). وإذا كان هذا يمثل تحسناً عما كان عليه الوضع في نيسان/أبريل، فإن هذا العدد لا يزال غير كاف لتوفير الأمن الكافي لسكان البلد. وما زالت مراكز الشرطة التي دُمرت خلال أعمال القتال والنهب التي وقعت في الأشهر الأولى من السنة بدون إصلاح. وما زال نظام القضاء والمؤسسات الإصلاحية بحاجة إلى إصلاح شامل. وهناك نحو ١٠ من محاكم الدرجة الأولى وعدد من مكاتب قضاة الصلح أصابها تلف شديد أثناء الأحداث التي وقعت في شباط/فبراير ٢٠٠٤ وما زالت تنتظر الإصلاح أو إعادة البناء. وعلى الرغم من أن السجون في بعض

مناطق البلد قد أُعيد فتحها، فإنها بحاجة إلى تحسينات لحل بعض المشاكل الكبيرة مثل الازدحام وعدم ملائمة المرافق.

١٨ - وقد بادرت بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي إلى عقد اجتماعات منتظمة مع المسؤولين في وزارة العدل ووزارة الداخلية والشرطة الوطنية الهايتية لمناقشة المساعدة التي يجب تقديمها في المجالات الرئيسية للإسهام في زيادة الاستقرار في البلد، وخاصة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بالنسبة لجميع المجموعات المسلحة؛ والإعداد للانتخابات؛ وإصلاح الشرطة الوطنية الهايتية وإعادة تنظيمها وتطويرها وبث الروح المهنية فيها. كذلك عقدت البعثة اجتماعات تنسيق دورية مع الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف لتحاشي الازدواج في الجهود التي تُبذل لدعم الشرطة الوطنية الهايتية فيما يتعلق باحتياجاتها التقنية والتشغيلية والسوقية والمالية.

١٩ - وانضم فريق من ضباط الشرطة الوطنية للبعثة إلى الجهود التي تبذلها الولايات المتحدة الأمريكية ومنظمة الدول الأمريكية لمساعدة الشرطة الوطنية الهايتية في فرز واختيار الراغبين في شغل وظائفها. وتذكر الشرطة الوطنية الهايتية أنه في الفترة من حزيران/يونية إلى آب/أغسطس تم فرز واختيار ٣٣٠٣ أشخاص، بينهم ١٢١ امرأة، تقدموا بطلبات للانتحاق بالبرنامج الجديد للتوظيف في الشرطة الوطنية الهايتية.

٢٠ - ونتيجة لجهود التوظيف التي قامت بها سلطات الشرطة الوطنية الهايتية، أصبح من المقرر أن تبدأ الدفعة الخامسة عشر من المرشحين لوظائف الشرطة تدريجياً في ٢٣ آب/أغسطس. وقد قامت البعثة بمساعدة الشرطة الوطنية الهايتية في إعداد برنامج التدريب الذي يستمر ستة شهور لضمان مطابقته للمعايير الدولية المتعلقة بالشرطة وحقوق الإنسان. وفي تموز/يوليه، وُضع برنامج لـ "تدريب المدربين" سيبدأ تنفيذه قريباً في أكاديمية الشرطة في بور - أو - برانس، وسيعمل به ٥٤ من معلمي الشرطة المحليين. كذلك أنشأت البعثة فريقاً خاصاً للتدريب سيقوم بتقدير الاحتياجات وإعداد خطة لتدريب ضباط الشرطة الوطنية في المناطق. وبالإضافة إلى ذلك، تجري الآن عملية تقدير للاحتياجات في مراكز الشرطة بالعاصمة الهايتية بغرض تحسين الآليات الموجودة لزيادة قدرتها على الاستجابة في حالات العنف الموجه ضد المرأة.

٢١ - وكما دعا إليه تقرير المؤرخ ١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ (S/2004/300، الفقرة ٣٩)، قامت الأمم المتحدة بعمليات تقييم إضافية لنظام المؤسسات الإصلاحية والنظام القضائي في الفترة من ١٧ إلى ٢٥ أيار/مايو وفي الفترة من ٢ إلى ١٢ آب/أغسطس لمعرفة الدور الذي يمكن للبعثة أن تؤديه لمساعدة الحكومة الانتقالية في هذين القطاعين. وكما تم التشديد عليه

في الإطار المؤقت للتعاون، ينبغي أن يكون التركيز في عمل البعثة على دعم جهود الحكومة الانتقالية في تعزيز استقلال القضاء وتعزيز النظم الخاصة بمحاسبة السلطات القضائية على مدى تطبيقها للقانون وللمعايير المهنية والأخلاقية.

٢٢ - وقد خلص فريق التقييم إلى أنه يتعين على البعثة أن تستفيد من، وأن تكمل، الجهود الماضية والحاضرة التي بذلها ويذلها الشركاء الآخرون داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها، وخاصة البرنامج الذي قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتنفيذه بشأن سيادة القانون وإصلاح السجون والذي أعاد إلى حد كبير مستوى إنجاز البرامج الذي تحقق قبل شباط/فبراير ٢٠٠٤. ولكي تستطيع البعثة تلبية احتياجات هايتي وتعزيز عملية التنمية العامة الحالية التي يقوم بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، يلزمها عدد من الخبراء في النظام القضائي والمؤسسات الإصلاحية لمساعدة السلطات القضائية والحكومية في هايتي في تعزيز النظام القضائي ونظام المؤسسات الإصلاحية أو لبدء العمل بها من جديد حيث يكون ذلك ضروريا. كذلك ستحتاج البعثة إلى أن تكون قادرة على توفير المستشارين الذين يُوزعون مع نظرائهم من الهايتيين على المؤسسات المختلفة التي تقوم بدور حيوي في إقامة العدل وإدارة السجون في جميع أنحاء البلد. وبالإضافة إلى ذلك، فقد أوصت أفرقة التقييم بأن تقوم البعثة، بعد الانتهاء من الأعمال التنفيذية اللازمة، بإرسال فريق منها لرصد النظام القضائي للتعرف على احتياجاته ووضع توصيات بناءً بشأن كيفية تحسين إقامة العدل في هايتي.

٢٣ - وعلاوة على ذلك، أوصت أفرقة التقييم بالربط بين جهود البعثة والبرامج التي يقوم بها حاليا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ويجري الآن بحث الطرق المحددة التي يمكن بها تحقيق هذا التعاون. وينبغي أن تبدأ جهود البعثة في المجال القضائي ومجال المؤسسات الإصلاحية بإيفاد عدد محدود من الخبراء، على أن تتم عمليات الإيفاد اللاحقة على مراحل تُحدد بعناية، مع مراعاة برامج الشركاء الدوليين الآخرين واحتياجات المؤسسات الوطنية ومدى تقبلها وقدرتها على الاستيعاب.

سادسا - الحالة الأمنية

٢٤ - منذ أن تولت الحكومة الانتقالية، بقيادة رئيس الوزراء جيرار لاتورتو، السلطة في ١٧ آذار/مارس (انظر S/2004/300، الفقرة ١٠)، بدأت تلك الحكومة العمل على إعادة سلطان الحكومة والإعداد لتحول سياسي نحو حكومة منتخبة، وفقا للأولويات والجدول الزمني الموافق عليها في توافق الآراء بشأن ميثاق التحول السياسي. وقد أكدت الحكومة الانتقالية من جديد التزامها بإجراء انتخابات بلدية وبرلمانية ورئاسية في سنة ٢٠٠٥، وإعادة الاستقرار إلى الحالة الاقتصادية العامة، والبدء في عملية مصالحة وطنية، وتشجيع إجراء حوار

سياسي على نطاق واسع. وفي ٦ تموز/يوليه، قدمت الحكومة الانتقالية "كتاباً أبيض" يشرح بشكل عام منجزاتها خلال الأيام المائة الأولى في الحكم. وقد شملت هذه الإنجازات تشكيل مجلس انتخابي مؤقت مستقل، ووضع الإطار المؤقت للتعاون في تعاون وثيق مع الشركاء الدوليين، وإعادة مؤسسات الدولة التي كانت قد توقفت عن العمل بعد أحداث شباط/فبراير ٢٠٠٤، والتحسينات العملية في الخدمات العامة مثل فتح المدارس، وتجديد عملية جمع القمامة، والتحسينات في توصيل الكهرباء.

٢٥ - وخلال شهر أيار/مايو ٢٠٠٤، قامت الحكومة الانتقالية، بدعم من الوكالات الثنائية والوكالات المتعددة الأطراف ووكالات الأمم المتحدة، بإعداد الإطار المؤقت للتعاون الذي يحدد الأولويات والأهداف فيما يتعلق بالاستجابة للاحتياجات الإنمائية العاجلة والمتوسطة الأجل للبلد ولاحتياز هياكلها مرحلتها الانتقالية التي تستمر حتى أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦. وقد قامت أفرقة عمل تضم ٢٠٠ خبير فني من الحكومة الانتقالية ومن المجتمع الدولي، بوضع الإطار المؤقت للتعاون، وتم التركيز فيه على أربعة مجالات لأولوية العمل هي: تعزيز الإدارة السياسية وتشجيع الحوار الوطني؛ وتعزيز الإدارة الاقتصادية والإسهام في التطوير المؤسسي؛ وتشجيع الإنعاش الاقتصادي؛ وتحسين الوصول إلى الخدمات الأساسية. وقد قُدر مجموع الاحتياجات بمبلغ ١ ٣٧٠ مليون دولار، منها ٤٤٦ مليون دولار تعهدت بها بالفعل جهات مانحة. وفي ٢٠ تموز/يوليه، أعلن المجتمع الدولي تبرعه بمبلغ ١ ٠٨٥ مليون دولار أخرى في المؤتمر الدولي للمانحين لهياكلها التي عُقد في واشنطن العاصمة وحضره ممثلي الخاص.

٢٦ - وفي ٢٣ تموز/يوليه، وافق الموقعون على توافق الآراء بشأن ميثاق التحول السياسي على تشكيل لجنة متابعة لإضفاء الطابع المؤسسي على عملية مراقبة تنفيذ الميثاق. وتضم لجنة المتابعة ممثلين للحكومة الانتقالية، ومجلس الحكماء (Conseil des sages)، والأحزاب السياسية، وجماعات المجتمع المدني. وقد وقعت الميثاق ثلاثة أحزاب سياسية أخرى هي Mouvement national et patriotique du 28 Novembre (MNP) and Alliance pour l'avancement d'Haïti (ALAH). على أن حزب فانمي لافالاس ما زال خارج الهياكل الرئيسية لعملية التحول السياسي على الرغم من الدور الذي قام به إيفون نبتون رئيس الوزراء السابق لضمان الانتقال السلس للسلطة بعد رحيل الرئيس السابق أرسيتيد في شباط/فبراير ٢٠٠٤ (انظر S/2004/300، الفقرة ٩).

٢٧ - وما زالت التوترات تخيم على العلاقات بين حزب فانمي لافالاس والحكومة الانتقالية. وقد ادعى أعضاء من الحزب مراراً أنهم تعرضوا للاضطهاد السياسي ونظموا

مظاهرات عامة للمطالبة بالإفراج عن أفراد ادعوا أنهم من السجناء السياسيين. وانتقد حزب فائمي لافالاس قرار الحكومة الانتقالية بوضع عدد من مؤيديه على قائمة بأسماء المنوعين من مغادرة البلاد، كما انتقد هذا القرار عدد من منظمات حقوق الإنسان. وأشار كثير من أعضاء حزب فائمي لافالاس إلى اعتقال رئيس الوزراء السابق إيفون نبتون في ٢٧ حزيران/يونيه كدليل على ما يتعرضون له من اضطهاد سياسي. وعلى الرغم من احتجاز السيد نبتون لما ادُعي من اشتراكه في مذبحه وقعت في سان مارك في شباط/فبراير ٢٠٠٤، فإنه لم يُوجه إليه أية تهم رسمية حتى الآن وما زال محتجزاً. وقد شددت البعثة على ضرورة العمل على تحقيق سيادة القانون والتمسك بمبدأ افتراض براءة المتهم حتى تثبت إدانته.

٢٨ - وخلال الفترة قيد الاستعراض، ظهرت بحزب فائمي لافالاس دلائل على تزايد الانقسامات، حيث أخذ بعض الساسة البارزين الذين كانوا فيما سبق مرتبطين بحزب فائمي لافالاس يناون بأنفسهم عن إدارة الرئيس السابق أرسيتيد. وثمة أيضاً دلائل على أن بعض الأعضاء المعتدلين قد يفكرون في الانضمام إلى عملية التحول السياسي إذا ما اتخذت الحكومة الانتقالية تدابير لمنع الاضطهاد السياسي. وللأسف، وللاستفادة من هذا الزخم ومواصلة للجهود التي بذلها مستشاري الخاص في أوائل حزيران/يونيه لتيسير التقارب بين الحكومة الانتقالية وحزب فائمي لافالاس، عرضت البعثة مساعيها الحميدة في محاولة للتوسط في التوصل إلى اتفاق بينهما بشأن اشتراك حزب فائمي لافالاس في عملية التحول السياسي. وقامت جماعة من الأعضاء السابقين بحزب فائمي لافالاس، بقيادة برانس بيير سونسون وداني توسان العضوين السابقين بمجلس الشيوخ، بتأليف حزب سياسي جديد في ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٤ هو حزب (Mouvement démocratique et réformateur haitien) (MODEREH). وعلى الرغم من أن هذا الحزب لم يوقع رسمياً على توافق الآراء بشأن ميثاق التحول السياسي فقد أشار إلى أنه يعترف بدخول الانتخابات القادمة والمشاركة التامة في الحوار الوطني بالدعوة إلى التسامح والمصالحة. وفيما يتعلق بالكيانات السياسية عموماً فقد ظهر أكثر من ٧٠ حزبا سياسيا وقوة جديدة، وبذلك ظلت الحياة السياسية في هايتي يسودها التشرذم الشديد، وإن كان عدد من الأحزاب قد شرع خلال الفترة قيد الاستعراض في مفاوضات من أجل إعادة التجمع أو تشكيل الائتلافات.

٢٩ - وقد أحرزت الحكومة الانتقالية تقدماً في تطبيع العلاقات مع منظمة الدول الأمريكية والجماعة الكاريبية. وفي ٨ حزيران/يونيه، اعتمدت الجمعية العامة لمنظمة الدول الأمريكية القرار ٢٠٥٨ الذي كلفت فيه مجلسها الدائم بأن يقوم، وفقاً لمبادئ ومقاصد الميثاق الديمقراطي للبلدان الأمريكية، بما فيه المادة ٢٠، باتخاذ جميع المبادرات الدبلوماسية اللازمة،

بما فيها المساعي الحميدة، للعمل على عودة الديمقراطية بشكل كامل إلى هايتي. وخلال الدورة العادية الخامسة والعشرين لمؤتمر رؤساء حكومات الجماعة الكاريبية، الذي عقد في غرينادا في الفترة من ٤ إلى ٧ تموز/يوليه، قررت الجماعة إنشاء قناة للحوار مع الإدارة المؤقتة في هايتي. وقام وفد من وزراء خارجية دول الجماعة بزيارة هايتي يومي ١٣ و ١٤ تموز/يوليه. وفي ٢٨ تموز/يوليه، وبعد النظر في تقرير الوفد الوزاري لدول الجماعة، توصل مكتب مؤتمر رؤساء الحكومات إلى توصية بشأن علاقات الجماعة الكاريبية بسلطات هايتي وطلب رأي أعضاء الجماعة في هذه التوصية في موعد أقصاه ١٦ آب/أغسطس. ولما لم يكن هناك توافق في الآراء، قررت الجماعة الكاريبية تأجيل اتخاذ قرار بشأن تجديد العلاقات الدبلوماسية مع هايتي حتى اجتماع القمة الذي تعقده في ترينيداد وتوباغو في شهر تشرين الثاني/نوفمبر.

سابعاً - الحوار الوطني والمصالحة

٣٠ - وافقت الحكومة الانتقالية والقوى السياسية في هايتي على الاقتراح الخاص بإجراء حوار وطني شامل من أجل تعزيز المصالحة الوطنية. على أنه لم تتحدد بعد الكيفية التي سيتم بها تنظيم الحوار. ودعماً لهذه المبادرة، تقوم البعثة، بتنسيق وثيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، باستكشاف سبل مساعدة أصحاب المصلحة الوطنيين في وضع أهداف هذا الحوار الوطني وتحديد هيكله والشكل الذي يتخذه، وكذلك تحديد الأدوار المحددة التي تقوم بها الحكومة الانتقالية والأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني والمجتمع الدولي. وفي الوقت نفسه، بدأت الحكومة الوطنية في إجراء مشاورات أولية مع القوى السياسية في هايتي. ومن الممكن أن تساعد أيضاً في تقدم هذه العمليات المبادرات التي تقوم بها جماعات المجتمع المدني مثل الاقتراح الخاص بوضع "عقد اجتماعي"، وهو الاقتراح الذي تقدم به الائتلاف السياسي المعروف باسم "جماعة ١٨٤". على أن غياب حزب فائمي لافالاس في الوقت الحاضر عن عملية التحول السياسي ما زال يمثل عقبة أمام أية مبادرة تتعلق بالحوار والمصالحة.

ثامناً - الأعمال التحضيرية للانتخابات

٣١ - في ٢٨ حزيران/يونيه، عُين ممثل للمجتمع المدني عضواً تاسعاً بالمجلس الانتخابي المؤقت بدلاً من ممثل لحزب فائمي لافالاس. وكان هذا الحزب قد امتنع عن تسمية مرشح، مدعياً أنه لا يستطيع أن يشارك في العملية في الوقت الذي يتعرض فيه للاضطهاد السياسي. وفي الوقت الذي كان من المتوقع فيه أن يبدأ المجلس الانتخابي فور استكمال تشكيله العمل

بجد في التحضير للانتخابات، أصبح غارقاً في الخلافات الداخلية. وقد ناشد القادة السياسيون وقادة الرأي أعضاء المجلس أن يتغلبوا على خلافاتهم. وفي ٦ آب/أغسطس، ساعدت لجنة متابعة توافق الآراء بشأن ميثاق التحول السياسي على التوصل إلى اتفاق بين أعضاء المجلس على تجاوز هذا المأزق. وقد نص الاتفاق، فيما نص عليه، على تعيين متحدث مؤقت باسم المجلس؛ والقيام مؤقتاً باعتماد النظام الداخلي للمجلس الانتخابي المؤقت السابق في ٣٠ أيار/مايو ٢٠٠١؛ وتعيين لجنة من سبعة أشخاص تضم أربعة من أعضاء المجلس وثلاثة من أعضاء لجنة المتابعة لوضع نظام داخلي جديد بمساعدة خبيرين دوليين من المنظمة الدولية للبلدان الناطقة بالفرنسية؛ والقيام باستعراض لتعيينات الموظفين المطعون في تعيينهم. وعلى الرغم من أن المجلس الانتخابي المؤقت قد استأنف اجتماعاته الأسبوعية فإن الاتفاق ما زال مقلقاً، كما أن البدء في العمليات الميدانية يحول دونه استمرار نقص الموارد.

٣٢ - ولم يتم المجلس الانتخابي المؤقت حتى الآن بوضع الأطر الزمنية للانتخابات أو باتخاذ قرار بشأن تسلسل عمليات الاقتراع أو عددها. فبينما أعربت الحكومة الانتقالية عن تفضيلها لإجراء ثلاث عمليات انتخاب منفصلة، أعربت عدة أحزاب عن قلقها من أن هذا التسلسل قد يحتاج إلى حملة تمتد سنة كاملة - وهي مهمة ذكرت تلك الأحزاب أنها لا تملك القدرة عليها. وإذا كان القرار النهائي هو من اختصاص المجلس الانتخابي المؤقت، فإن القوى السياسية قد أعربت عن رغبتها في أن يتم التشاور معها بشأن هذه المسألة.

٣٣ - وفي ١٥ نيسان/أبريل، طلبت الحكومة الانتقالية إلى الأمم المتحدة مساعدتها في الانتخابات. وبناء على ذلك تم إيفاد بعثة إلى هايتي في الفترة من ٨ إلى ١٧ حزيران/يونيه لتقدير الاحتياجات الانتخابية وتحديد الأشكال التي يمكن بها تقديم مساعدة المجتمع الدولي، وخاصة الأمم المتحدة، في هذا المجال. وقد اجتمع الفريق بالرئيس المؤقت ورئيس الوزراء المؤقت وممثلين للأحزاب السياسية وللمجتمع المدني وبعض القادة الدينيين وعقد جلسات عمل مع أعضاء المجلس الانتخابي المؤقت الذي لم يكن قد اكتمل تشكيله بعد. وشدد المتكلمون في هذه الاجتماعات على أهمية مساعدة الأمم المتحدة لضمان أن تكون العملية الانتخابية حرة ونزيهة وشفافة. وقد أتاح وجود فريق خبراء انتخابات من منظمة الدول الأمريكية في هايتي في ذات الوقت إجراء مشاورات عن قرب وعلى الطبيعة، تناولت التعاون والتنسيق بين المنظمين في المجال الانتخابي.

٣٤ - وقد أوصت بعثة التقييم التي أوفدها الأمم المتحدة بالقيام بعمل في مجالات مثل تعديل قانون الانتخابات وما يتصل به من لوائح؛ وتوفير التدريب والمساعدة الفنية المباشرة للمجلس الانتخابي المؤقت فيما يتعلق بالمسائل الإدارية والمالية وفيما يتعلق بتخطيط التنفيذ؛

وإعداد قائمة الناخبين؛ والقيام بحملة واسعة للتثقيف المدني. كذلك أوصت البعثة بأن تُجرى الانتخابات البلدية والبرلمانية أولاً، قُرب منتصف سنة ٢٠٠٥، على أن تُجرى الانتخابات الرئاسية قُرب نهاية سنة ٢٠٠٥. ومن المقرر أن توفر بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي التوجيه اللازم والإشراف على العملية الانتخابية وأن تقوم بتنسيق ورصد المساعدة الفنية الدولية المقدمة في الانتخابات.

٣٥ - وقد جرت مشاورات مع منظمة الدول الأمريكية بشأن أساليب التعاون في المجال الانتخابي. ومن المتوقع أن تصاغ هذه الأساليب رسمياً في مذكرة تفاهم تأخذ في الاعتبار ولاية المنظمة وخبرتها وتسعى إلى تحقيق استخدام الموارد المتاحة على أكفأ وجه ممكن. كذلك ستقوم البعثة بتحديد نهج للتعاون مع المنظمات الدولية الأخرى الراغبة في دعم العملية الانتخابية، وخاصة الجماعة الكاريبية. وقد بدأت البعثة في تقديم الدعم إلى المجلس الانتخابي المؤقت ومحاولة الاتصال بالمنظمات السياسية والمنظمات غير الحكومية في محاولة لتشجيع مشاركة المرأة في الحياة السياسية وفي جميع جوانب العملية الانتخابية.

تاسعا - إعادة سلطة الدولة

٣٦ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، حققت الحكومة الانتقالية شيئاً من التقدم في مجال قدرتها على بسط سلطة الدولة في المناطق الواقعة خارج بور - أو - برانس. وبحلول الأسبوع الأول من آب/أغسطس، كانت الحكومة الانتقالية قد شكلت ١٠٣ لجان بلدية، من مجموع ١٣٩ لجنة بلدية. بيد أن عدداً من البلديات لا تزال بدون عمدة. وفي الوقت نفسه، فإن العديد من الهياكل البلدية، في المناطق التي لا توجد بها حكومة محلية، تفتقر إلى الهياكل والمرافق الأساسية المناسبة بسبب أعمال النهب التي وقعت في شباط/فبراير ٢٠٠٤. ويساور بعض القوى الاجتماعية والسياسية في المجتمعات المحلية القلق إزاء عدم قيام الحكومة الانتقالية بالتشاور فيما يخص تعيين السلطات البلدية، كما هو منصوص عليه في توافق الآراء بشأن ميثاق التحول السياسي.

٣٧ - وأقامت بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي اتصالاً وثيقاً مع مستويات الإدارة الحكومية المختلفة، بما في ذلك السلطات المركزية التي تتولى مهام الحكومة المحلية والممثلين الإقليميين، والمجالس البلدية، وذلك أثناء الزيارات المنتظمة التي تمت في كل أنحاء البلاد، قبل إقامة حضور دائم بشكل كامل. وقد ساعد ذلك البعثة على الشروع في تحديد الاحتياجات المحلية، ووضع قاعدة بيانات بلدية. وبالتشاور مع المؤسسات الرئيسية في الحكومة المركزية، شرعت البعثة أيضاً في تقدير الاحتياجات في مجال الإدارة العامة، ومهارات الإدارة المحلية، والحكم الرشيد. وعبرت الحكومات البلدية عن اهتمامها الشديد

بتلقي التدريب في هذه المجالات. وستفيد هذه المبادرات من البرامج القائمة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في تحديث مؤسسات الدولة، وتحقيق اللامركزية بشكل فعال. ويعمل حاليا فريق من الخبراء الوطنيين مع مكتب رئيس الوزراء لصقل الإطار القانوني، والقيام بمبادرات رائدة، من قبيل تسجيل الموظفين العامين، على المستويين الإقليمي والبلدي. وتعمل بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، بالتعاون مع البرامج التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الدول الأمريكية، والاتحاد الأوروبي، في مجالات تحقيق اللامركزية، وإنشاء وتعزيز سلطة محلية شرعية.

٣٨ - وأنشأت بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي لجنة استعراض للمشاريع السريعة الأثر، دعما لجهود المجتمع المدني والمؤسسات العامة. وتم حتى الآن استعراض حوالي ٨٠ مشروعا، والموافقة على ٢٧ منها، بما في ذلك مشاريع تتعلق بالمرافق الصحية؛ ومشاريع لإدراج الدخول الصغيرة لمجموعات النساء والشباب والمزارعين؛ وإصلاح شبكة المجاري؛ وجمع القمامة؛ وتحسين شبكات مياه الشرب؛ وتوصيل الكهرباء؛ وإصلاح المستوصفات/المستشفيات؛ وحماية الأطفال؛ والبرامج المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وقد لقيت المساعدة التي تقدمها البعثة من خلال المشاريع السريعة الأثر قبولا حسنا لدى السكان المحليين. وقامت القوات التابعة لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي أيضا بدور مهم في وضع مشاريع هندسية صغيرة الحجم وتنفيذها.

٣٩ - ويوجد مقر العنصر المدني للبعثة، في هذه المرحلة، في العاصمة بصفة رئيسية، وهو يوسع حضوره حاليا في غونائيف، وكاب - آييتيان وليه كاي. ومن شأن وجود حضور لهذا العنصر خارج العاصمة تسهيل الاتصالات المنتظمة مع السلطات المحلية والمجتمع المدني، فضلا عن تنفيذ المشاريع السريعة الأثر ومتابعتها.

عاشرا - حقوق الإنسان

٤٠ - يساهم انعدام الأمن وتواصل المشاكل في عمل هياكل إنفاذ القانون في استمرار اضطراب وضع حقوق الإنسان. ومن بين أوجه الإساءة لحقوق الإنسان، التي تبعث على القلق بوجه خاص، ظروف الاحتجاز في السجون، وفي مراكز الشرطة، فضلا عن حالات إلقاء القبض دون إصدار أمر بالقبض، والاحتجاز دون وجه حق، وعدم احترام الفترة التي يحددها الدستور، ومدتها ٤٨ ساعة، لثول من يُلقى عليهم القبض أمام قاض، وما يوجد من مشاكل في نظام عدالة الأحداث.

٤١ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عمل مستشار حقوق الإنسان لفريق الأمم المتحدة القطري بشكل وثيق مع العناصر الفنية لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، بشأن مسائل حقوق الإنسان، في انتظار الفراغ من نشر عنصر حقوق الإنسان في البعثة. وبالاشتراك مع أفراد الشرطة المدنية والأفراد العسكريين التابعين لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي تم القيام بزيارات مشتركة إلى السجون ومراكز الشرطة في بور - أو - برانس، وكاب آيتيان، وهينش. وأجرى مستشار حقوق الإنسان مشاورات منتظمة مع السلطات الهايتية، ومجموعات المجتمع المدني، ووكالات الأمم المتحدة، ومنظمة الدول الأمريكية، وأعضاء المجتمع الدبلوماسي، بشأن المسارات الممكنة لاتخاذ إجراءات لتشجيع احترام حقوق الإنسان خلال الفترة الانتقالية، مع التركيز بوجه خاص على انتهاكات حقوق الأفراد، والظروف السائدة في السجون ومراكز الشرطة، وحالات القبض بشكل تعسفي، والاحتجاز دون وجه حق.

٤٢ - وفي ١٦ آب/أغسطس ٢٠٠٤، بدأت في بور - أو - برانس محاكمة لويس جوديل شامبلان، أمام محكمة جنائية خاصة. ويُدعى أن المذكور شارك في اغتيال أنطوان إزميري، وهو رجل أعمال ومستشار للرئيس السابق أرسنيد، في أيلول/سبتمبر ١٩٩٣. وفي وقت وقوع الاغتيال، كان السيد شامبلان أحد قادة الجبهة الثورية للنهوض والتقدم في هايتي، وهي مجموعة شبه عسكرية مسؤولة عن العديد من حالات القتل وانتهاك حقوق الإنسان، عندما كانت هايتي تحت الحكم العسكري. وبعد ١٦ ساعة فقط من الاستماع إلى القضية، برأت هيئة المحلفين السيد شامبلان، وشريكه في الاتهام، جاكسون جوانيس، وهو نقيب سابق في جيش هايتي، فيما يخص قضية إزميري، ولكن كلا المتهمين لا يزالان في السجن في انتظار محاكمات أخرى. وقد شجب أعضاء المجتمع الدبلوماسي، ومنظمة الدول الأمريكية، وجماعات حقوق الإنسان الدولية والوطنية، هذه المحاكمة، لافتقارها إلى الحد الأدنى من قواعد المحاكمات، وعبروا عن القلق إزاء السرعة التي قامت بها الحكومة الانتقالية باعتقال أعضاء حزب فانمي لافالس، الذين اشتبهت في قيامهم بأعمال عنف سياسية أو بممارسة الفساد (انظر الفقرة ٢٧ أعلاه)، في الوقت الذي لم تتخذ فيه هذه الحكومة أية إجراءات ضد مرتكبي انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان.

حادي عشر - الوضع الإنساني والتنمية

٤٣ - لا يزال الوضع الإنساني في هايتي يتسم بالتعقيد، ويزيده تفاقم الفقر المزمن والتدني البيئي. وقد عانى الجزء الجنوبي من هايتي من حدوث فيضانات كبيرة، في يومي ٢٤ و ٢٥ أيار/مايو كانت لها آثار شديدة على مدينتي مابو وفون فريت، مما أفضى بحسب الأرقام التي

ذكرتها مصادر الحكومة إلى مقتل ٢٦١ ١ شخصا، ووجود ٤١٤ ١ شخصا آخر في عداد المفقودين. وقد أبرزت هذه الأحداث المصاعب التي تواجهها هايتي في مجال الاستجابة بالشكل المناسب للكوارث الطبيعية. وقدمت القوة المؤقتة المتعددة الجنسيات مساعدة كانت المنطقة في حاجة ماسة إليها، بتوفير الطائرات العمودية، مما سمح بنقل الإمدادات إلى المناطق المتضررة. ولا تزال المنطقة تتلقى الدعم من وكالات الأمم المتحدة ومنظمات المساعدة الإنسانية، وهي في طور إعادة التأهيل.

٤٤ - وترقبا لوصول مسؤولي الشؤون الإنسانية التابعين لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، قدام فريق تابع لمكتب تنسيق المساعدة الإنسانية الدعم إلى البعثة في مجال المسائل الإنسانية، وقام بدور منسق الشؤون الإنسانية والشؤون المدنية - العسكرية. وشرعت البعثة في الأعمال التحضيرية لضمان أن تتوافر لديها القدرات الضرورية لدعم الاستجابة لحالات الطوارئ المعقدة وللحوادث الطبيعية، بالتنسيق مع الأطراف الفاعلة الأخرى في الميدان. وتم نشر بعثات التقييم المشتركة بين الوكالات التابعة للأمم المتحدة لمتابعة آثار الفيضانات التي وقعت في الآونة الأخيرة، ولتحديد المناطق التي يحتمل أن تكون عرضة لها بوجه خاص.

٤٥ - وخلال شهر أيار/مايو، قدم موظفو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مساهمات فنية، بالإضافة إلى الدعم التنسيقي والسوقي لعملية الإطار المؤقت للتعاون، وأفادوا من الجهود السابقة لوضع الورقة المؤقتة لاستراتيجية الحد من الفقر. وسيعترف بالإطار المؤقت للتعاون باعتباره الورقة المؤقتة لاستراتيجية الحد من الفقر، مما يتيح للحكومة الانتقالية تعميق علاقاتها مع صندوق النقد الدولي. وتم تمثيل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضا في لجنة التوجيه الخاصة بالإطار المؤقت للتعاون، كما مثل البنك الدولي ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية واللجنة الأوروبية. وقد حث ممثلو المجتمع الدبلوماسي على إنشاء آليات قوية تخضع للمراقبة الدولية لضمان الحكم الرشيد، ومنع الفساد، لا سيما مع اقتراب موعد تقديم المساعدة الدولية بموجب الإطار المؤقت للتعاون. وتقوم الحكومة الانتقالية وشركاؤها الدوليون حاليا بوضع الآليات والأطر المؤسسية لضمان التنفيذ السريع والمتسم بالشفافية والفعالية للإطار المؤقت للتعاون.

٤٦ - وشرعت بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي في مشاورات مع مجموعات المجتمع المدني بشأن مشاركة المرأة في الحياة السياسية، والشواغل الخاصة المتعلقة بالمرأة والطفل في الجهود المبذولة لتزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وفي إعادة هيكلة النظام القضائي ونظام المؤسسات الإصلاحية. وشرعت البعثة أيضا في حملة لتوعية العناصر المدنية،

والعسكرية وعناصر الشرطة المدنية بها بالمسائل الجنسانية. كما ساهمت البعثة في الخطة الوطنية بشأن ممارسة العنف الجنسي ضد المرأة التي اشتركت في إعدادها وكالات الأمم المتحدة، وهي الخطة التي تؤكد على الحاجة إلى تعزيز الجهود المنسقة التي تبذل تحت قيادة وزارة وضع المرأة لمنع العنف المرتكب ضد المرأة، بما في ذلك العنف الجنسي وتقديم الدعم لضحاياها. وشاركت بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، مع برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالإيدز وصندوق الأمم المتحدة للسكان والشركاء الوطنيين، في وضع مشروع مشترك لإعداد برنامج تدريبي في مجال فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، يتضمن منظورا جنسانيا، لأفراد قوة الشرطة الوطنية الهايتية.

ثاني عشر - التنسيق والتعاون مع منظمة الدول الأمريكية والجماعة الكاريبية

٤٧ - قام الشركاء الإقليميون لهايتي بدور بارز في تقديم المساعدة إلى البلاد، كما يتضح من المساهمة بقوات تم نشرها فعلا، وقوات وعد بنشرها، ومن المشاركة الهامة للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. وتم التعاون بشكل وثيق بين بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي والبعثة الخاصة لمنظمة الدول الأمريكية في مجال تقديم الدعم الانتخابي والمساعدة الانتخابية إلى قوة الشرطة الهايتية. ويجري إعداد الصيغة النهائية لمذكرة تفاهم بين الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية بشأن المساعدة الانتخابية، يتم فيها تعيين نطاق الجهود التعاونية، وتحديد الوظائف والأنشطة المنوطة بكل منظمة، وتحديد الأشكال التي يمكن أن تتخذها آلية للتعاون (انظر أيضا الفقرة ٣٥ أعلاه).

٤٨ - ويعقد الموظف المسؤول عن البعثة منذ حزيران/يونيه، اجتماعات كل شهرين لأصحاب المصلحة الرئيسيين في هايتي، بمن فيهم أعضاء السلك الدبلوماسي، والمؤسسات المالية الدولية، والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، وذلك لتبادل المعلومات ومناقشة المسائل موضع الاهتمام. وعقدت هذه الاجتماعات ترقبا لقيام ممثلي الخاص قريبا بإنشاء المجموعة الأساسية، التي أشرت إليها في تقرير المؤرخ ١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ (انظر S/2004/300، الفقرة ٨١) الذي أقره مجلس الأمن في قراره ١٥٤٢ (٢٠٠٤).

ثالث عشر - الدعم الذي تقدمه البعثة

٤٩ - كانت الحاجة إلى أن تصبح بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي قادرة على العمل في وقت سريع اعتبارا جديا لعنصر الدعم التابع للبعثة. وعلى وجه الخصوص، لم يكن من الميسور إيجاد أماكن مناسبة لمقر البعثة. وفي انتظار عمليات التجديد لموقع مقر البعثة المتكامل في بور - أو - برانس، الذي قامت بتسليمه الحكومة الانتقالية في ١٣

آب/أغسطس، وفرت دار الأمم المتحدة بها مكانا مؤقتا ليكون مقرا محدودا للبعثة. وتم إنشاء قواعد دعم للوحدات العسكرية، في أماكن مؤجرة تجاريا، أو أماكن مقدمة مجانا من الحكومة، في عدة مواقع في بور - أو - برانس، وكاب - اثيتيان، وغوناييفس. وتجري الترتيبات حاليا لإيجاد أماكن في فور ليرتبه، وليه كاي، وجاكميل، وهينش، وسان مارك. ويتم اتخاذ ترتيبات إجلاء طبي من المستوى الثالث، وترتيبات إجلاء طبي في حالات الطوارئ، إلى سانتو دومينغو بالجمهورية الدومينيكية، وإلى ميامي بالولايات المتحدة. وخلال مرحلة بدء العمل في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، قدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دعما قيّما لطائفة من الخدمات الأساسية الضرورية. بما في ذلك الخدمات المالية، والجوانب السوقية، والتخليص الجمركي، والنقل، والحيز المكتبي والمنافع. وتم التوقيع على اتفاق مركز القوات بين بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي والحكومة الانتقالية في ٩ تموز/يوليه، وبدأ سريانه في نفس التاريخ.

رابع عشر - الجوانب المالية

٥٠ - أذنت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بموارد مقادارها ٨٠٠ ٢٥٩ ٤٩ دولار للفترة من ١ أيار/مايو إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، لإنشاء البعثة، بموجب أحكام الفرع ثانيا من قرار الجمعية العامة ٤٩/٢٣٣ ألف المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤. وأذنت الجمعية العامة، في قرارها ٥٨/٣١١ المؤرخ ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ للأمين العام بأن يدخل في التزامات بمبلغ ٥٠٠ ٤٨٠ ١٧٢ دولار، لتغطية نفقات البعثة في الفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، وقررت أن تقسم بين الدول الأعضاء مبلغ ٣٠٠ ٧٤٠ ٢٢١ دولار للفترة من ١ أيار/مايو إلى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤. ويجري إعداد التقرير الذي ترد به الميزانية للفترة من ١ أيار/مايو ٢٠٠٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، وستعرضه الجمعية العامة خلال دورتها التاسعة والخمسين.

٥١ - وفي ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٤، كانت قيمة الحصص المقررة غير المدفوعة للحساب الخاص للبعثة ٢١٨,٣ مليون دولار. وبلغ، في ذلك التاريخ، مجموع قيمة الحصص المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام، ٤٧٨ ٢ مليون دولار.

خامس عشر - ملاحظات

٥٢ - حققت بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي بداية واعدة بتوليها مهام الأمن من القوة المؤقتة المتعددة الجنسيات، وبالجهد الهادفة إلى تحقيق الاستقرار تدريجيا في المناطق

الرئيسية من البلاد. وأود أن أعبر عن تقديري للبلدان المساهمة في القوة المؤقتة المتعددة الجنسيات لما قدمته من إسهامات قيمة. ويسرني أن ألاحظ أن نشر البعثة قد لقي قبولا حسنا بصفة عامة، غير أنه من المهم أن يتم الإسراع في نشر العناصر المتبقية من البعثة، حتى يكون لها حضور ذو مصداقية في كامل أنحاء هايتي. وأود أن أعبر عن تقديري للبلدان التي وعدت بالمساهمة بقوات، وأفراد شرطة مدنية للبعثة، وأهيب بهذه البلدان أن تبذل قصارى جهدها في عملية نشر سريعة لأفرادها. ومن الأمور موضع الترحيب، والتي يجب العمل على استدامتها، ما يبذل من جهود خاصة من جانب الدول الأعضاء لتوفير أفراد يتحدثون اللغة الفرنسية.

٥٣ - وتجمع الحكومة الانتقالية والمجتمع الدولي الرغبة المشتركة في رؤية هايتي تتغلب على التحديات التي تواجهها حاليا، كما تجمعها رؤية مشتركة لكيفية تحقيق ذلك. وقد تم تأكيد هذا الأمر من خلال عملية الإطار المؤقت للتعاون ومؤتمر المانحين الذي أسفر هذا الإطار عن انعقاده في واشنطن العاصمة. وإن السلطات الهايتية والمجتمع الدولي على استعداد حاليا للإفادة من المنطلق الذي يجمع بين أهدافهما المشتركة خلال المرحلة الانتقالية لتمهيد الطريق لتحقيق الاستقرار والديمقراطية والتنمية المستدامة على المدى الطويل. وإنني أحيي تصميم الهايتيين على توجيه بلادهم نحو مستقبل أفضل. وسيشاركهم المجتمع الدولي رحلتهم على امتداد الطريق باعتباره شريكا يمكن أن يعتمد عليه لأمد طويل.

٥٤ - لقد قطعت الحكومة الانتقالية والمجتمع المدني والقوى السياسية خطوات تدرجية، ولكنها مشجعة، تجاه القيام بحوار بشأن التحديات الرئيسية التي تواجه البلاد. ويحدوني الأمل في أن قيام عملية حوار وطني شامل ستساعد على الجمع بين كافة الحركات السياسية الرئيسية، بصرف النظر عن انتماءاتها، للمشاركة في المرحلة الانتقالية. ولقد اتسم الماضي في أحيان كثيرة بتبادل الاتهامات لممارسات التحريم وبالأعمال الانتقامية، وأن لهذه الممارسات أن يطويها النسيان. والأمم المتحدة مستعدة لتقديم المزيد من المساعدة في تحقيق هذا المسعى.

٥٥ - وإنني أحيي الدعم الذي قدمه رئيس الوزراء لاتور تو لعملية المصالحة على مستوى البلاد بكاملها، بيد أنه يجب التأكيد على أن هذه العملية لا يمكن فصلها عن المكافحة العادلة لظاهرة الإفلات من العقاب وإنفاذ المساءلة. وإن إعادة سيادة القانون مسألة ذات أهمية حاسمة لاسترداد ثقة المواطنين في مؤسسات الدولة. ولزام على حكومة هايتي أن تقوم بالمزيد من الجهود لإقامة نظام عدالة يعمل بشكل جيد، ويمكن لجميع المواطنين الوصول إليه، ويمارس مهامه بمعزل عن الممارسات غير الجائزة للنفوذ الحكومي أو السياسي أو النفوذ الخاص. ولا يزال القلق يساورني إزاء ما يرد من تقارير عن المعايير المزوجة في مجال إقامة

العدل. وإن ما حدث من تبرئة مفاجئة لقائد جماعة شبه عسكرية متهم بارتكاب جريمة قتل في محكمة لم يراع فيها احترام الإجراءات السلمية يشكل تناقضا صارخا مع الالتزام بمعالجة ظاهرة الإفلات من العقاب بشكل فعال. ومن المسائل التي تدعو إلى الانشغال أيضا وضع قوائم إدارية بأسماء مواطنين ممنوعين من السفر إلى الخارج، بدون سند قضائي لذلك.

٥٦ - ومن الأمور التي يؤسف لها استمرار قيام المجموعات المسلحة غير الشرعية بممارسة مهام أمنية وإدارية رسمية. فوجود هذه الهياكل الموازية يقوض شرعية مؤسسات هايتي. ولذا فإنني أحث الحكومة الانتقالية على أن تعزز المؤسسات الديمقراطية الشرعية في البلاد، مع إعادة تنظيم المؤسسات التي لا تتوافر فيها المعايير الديمقراطية أو إلغائها.

٥٧ - ويجب أن يكون نزع أسلحة المجموعات المسلحة وتدريب أفراد قوة شرطة وطنية يتمتعون بالكفاءة المهنية جزءا أساسيا من هذه الجهود. وأحث الحكومة الانتقالية على أن تنشئ، على سبيل الأولوية، لجنة وطنية معنية بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. فهذه هي الخطوة الأولى تجاه تحقيق برنامج شامل ومستدام ومنصف لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وأناشد جميع الأطراف المعنية التخلي عن أسلحتها والامتناع عن القيام بأعمال العنف، تمكينا للعملية السياسية، بما فيها العملية الانتخابية، من النمو، بدون أية ضغوط لا مبرر لها. ولن تألوا بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار جهدا، في نطاق ولايتها، في مساعدة السلطات الهايتية على التصدي لهذه التحديات الهائلة.

٥٨ - وإذا كان اعتزام الحكومة الانتقالية التحضير للانتخابات في سنة ٢٠٠٥ مما يبعث على التفاؤل، فإن على المجلس الانتخابي المؤقت العمل بشكل فعال على تنفيذ مهامه بدون إبطاء لا مسوغ له. وإني على ثقة من أنه بعون من الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية، فضلا عن المنظمات المهمة الأخرى العاملة في المجال الانتخابي، سيتسنى إرساء الأسس لعملية انتخابية سليمة ومتسمة بالشفافية وحديرة بثقة الناخبين. ومن الضروري في إطار هذه العملية أن تنظر جميع القوى السياسية إلى المجلس الانتخابي المؤقت بوصفه هيئة تتمتع بالاستقلال والشمول والفعالية والموثوقية، إذا ما أريد للانتخابات المقبلة أن تكون ذات مصداقية، وأن تفضي إلى إنشاء مؤسسات ديمقراطية تحظى بالقبول ولا تكون موضع طعن.

٥٩ - ومما يبعث على الأمل أن الوضع العام قد صار أكثر هدوءا واستقرارا. بيد أنه من الواضح أن الجهود المبذولة لتوفير بيئة مستقرة ولدعم العملية السياسية وتقديم المساعدة في الانتخابات المقبلة يجب أن يواكبها تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة وتوفير أنشطة مدرة للدخل. وفي هذا الصدد لقي مؤتمر المانحين الهايتي، الذي عقد في تموز/يوليه، استجابات مواتية لتلبية الاحتياجات التي حددها الإطار المؤقت للتعاون على المديين القصير والمتوسط.

وأناشد المانحين الوفاء بهذه الالتزامات في الوقت المحدد. ولقد قطعت هايتي خطواتها الأولى على طريق الاستقرار والتنمية. وتحتاج البلاد إلى مساعدة المجتمع الدولي حتى تواصل مسيرتها بخطى ثابتة.

٦٠ - وفي الختام، أود أن أعبر عن تقديري لمستشاري الخاص، جون ريجينالد، لما أبداه من التزام شخصي بهايتي طوال مدة عمله التي استمرت ستة أشهر، ولتأمينه نقل الصلاحيات بشكل سلس إلى ممثلي الخاص. وأود أيضا أن أعبر عن ثنائي على نائب الممثل الخاص لتنسيق الشؤون الإنسانية والتنمية على اضطلاعهم بالمسؤولية الإضافية المتمثلة في مهمة الموظف المسؤول حتى موعد وصول ممثلي الخاص. وجدير بعرفاننا أيضا الرجال والنساء الذين عملوا في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي لما بذلوه من جهود لم تعرف الكلل لإنشاء البعثة في وقت قصير، ولمساعيهم من أجل المساهمة في إحلال السلام وتحقيق الاستقرار في هايتي. وإنني مدين أيضا لممثلي المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، ولصناديق الأمم المتحدة ووكالاتها وبرامجها، وللمانحين الثنائيين، لما بذلوه من جهود متواصلة دعما لهايتي خلال مرحلة انتقالية صعبة.

المرفق الأول

بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي:
البلدان المساهمة بموظفين عسكريين ووحدات (في ١٧ آب/أغسطس ٢٠٠٤)

البلد	الموظفون	القوات	المجموع
الأرجنتين	٦	٤٨٠	٤٨٦
أوروغواي	٤	٥٧١	٥٧٥
باراغواي	٦	-	٦
البرازيل	١٢	١١٩٨	١٢١٠
بنن	٣	-	٣
بوليفيا	٦	-	٦
بيرو	٢	-	٢
شيلي	٦	٤٤٨	٤٥٤
فرنسا	٢	-	٢
كرواتيا	١	-	١
نيبال	٦	-	٦
الولايات المتحدة الأمريكية	٤	-	٤
المجموع	٥٨	٢ ٦٩٧	٢ ٧٥٥

المرفق الثاني

بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي:
البلدان المساهمة بضباط شرطة مدنية ووحدات شرطة مشكّلة (في ١٧ آب/
أغسطس ٢٠٠٤)

البلد	ضباط الشرطة المدنية	وحدات الشرطة المشكّلة	المجموع
الأردن	١	١٢٥	١٢٦
البرتغال	٥	-	٥
بنن	٩	-	٩
بور كينا فاسو	٣٩	-	٣٩
البوسنة والمهرسك	٣	-	٣
تركيا	٥	-	٥
تشاد	١	-	١
السنغال	٥١	-	٥١
سيراليون	٥	-	٥
شيلي	٢	-	٢
الصين	١	-	١
غانا	٢	-	٢
فرنسا	٣٢	-	٣٢
الكاميرون	٤٣	-	٤٣
كندا	٢٦	-	٢٦
مالي	٨	-	٨
النيجر	٧	-	٧
المجموع	٢٤٠	١٢٥	٣٦٥

بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي